كيف يكتب التاريخ ؟

للدكتور حسن عثمان

مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب

— ٧ —

نقـــد الأصول

تحرى نصوص الأصول وتحرير العلاقة بينها[1]

نبحث الآن ناحية أخرى فى نقد الأصول التاريخية . فلا بد للمؤرخ قبل استخدام المعلومات التى ترد فى تلك الأصول أن يتحرى نصوصها ، وأن يتثبت من حرفية ألفاظها وعباراتها سواء المخطوط منها أو المطبوع . وعلى المؤرخ أن يبحث هل كتبت هذه الأصول بخط المؤلف ، أم أنها نقلت عن نسخة المؤلف الأصلية ؟ وإذا كانت قد طبعت فهل طابقت مخطوطة المؤلف الأصلية ؟ وألم يدخل عليها بعض التحريف اللفظى أو النقصان أو الزيادة الطفيفة سواء عن قصد أو عن غير قصد ؟ وإنه ليتضح لنا أهمية تحرى نصوص الأصول التاريخية وألفاظها عندما نجد أن مؤلف اليوم بالرغم من إمكانه مراجعة تجارب المطبعة بنفسه ، فإنه قد تفوته بعض الأخطاء القليلة . وعمال المطبعة كثيراً ما يجعلون المؤلف يقول كلاماً لم يقصده بالمرة ؛ وإن تغيير حرف بسيط فى كلمة قد يغير المعنى أو يقلبه رأساً على عقب

ولقد ضاع الكثير من الأصول التاريخية ولم يبق إلا نسخ أو صور منقولة عنها . فهل هذه النسخ قد نقلت عن الأصول الأولى ، أم نقلت عن صور لها ؟ فينبغى أن يتأكد الباحث من أن النص الموجود أمامه يطابق الأصل الأول الذى وضعه المؤلف . وإذا وجدت أخطاء فى النسخة المنقولة — وهو الغالب — لا بد من محاولة تصحيحها بالرجوع إلى الأصل الأول ، إن كان من المستطاع ذلك . وإذا ما اعتمد الباحث على نص منقول عن أصل أول ، ويحتوى على أخطاء فى النقل ، فإنه يحمّل المؤلف أموراً غير مسؤول عنها ، وإنما المسؤول عنها الناقل . ومشاهير المؤرخين لا يتحرون دائماً صحة نصوص الأصول التى يعتمدون عليها . وحتى وقت قريب كانت تطبع الأصول التاريخية بدون مراعاة طرق النشر العلمى ، سواء لتجنب المجهود أو للعجلة . إلا أنه قد حدث تقدم كبير فى هذا الميدان المهم فى الوقت الحاضر

والأصول التاريخية المخطوطة يمكن أن تقسم من ناحية تحرى النص وتحقيق اللفظ إلى ثلاث حالات . فالحالة الأولى هى أن يكون أمام الباحث الأصل الأول بخط المؤلف نفسه . ويمكن التأكد من ذلك بملاحظة نوع الورق والحبر وبدراسة خط المؤلف ولغته ومعلوماته من كتاباته الأخرى ، إن وجدت — وبتطبيق ذلك على الأصل الموجود يستطيع الباحث أن يستفيد وهو مطمئن من هذه الناحية ، من المعلومات التى يوردها هذا الأصل الأول ، كما يمكنه أن ينشر هذا الأصل التاريخى لفائدة العلم . إنما ينبغى أن يراعى عند النشر فى كل الحالات ، إبقاء الأصل الأول كما هو بحروفه وألفاظه وأخطائه الخاصة به ، بدون تصحيح أو تعديل فى النص نفسه . لأن أى تغيير قد يغير المعنى . وبقاء النص الأول كما هو يساعد الباحث على فهم تاريخ ذلك العصر المعين كما كان فعلاً ؛ فيدرك

---

(١) يمكن للقارئ الذى يرغب فى دراسة هذه الناحية من نقد الأصول أن يرجع إلى فصول فى بعض المراجع مثل :

— أسد رستم : مصطلح التاريخ . ص ٤٤ — ٥٧

— Langlaois & Seignobos : op. cit. Eng. Trans. pp. 71-86

— Fling : op. cit. pp. 88-102

المفهوم أن هذا الكتاب يصور اصطراع الآراء فى عهد المؤلف ، فهل ترون أن انجلترا كانت فيها مشكلات لم يتعرض لها المؤلف ؟

أدلكم على الجواب فأقول : كنا ننتظر خطيباً يتحدث عن متاعب انجلترا فى المستعمرات ، وخطيباً يتكلم عن أزماتها الروحية ، وخطيباً يشرح خصائص الفرنسيس والألمان ، على نحو ما صنع الخطيب الذى شرح خصائص الأمريكان

وقد مرّ المؤلف مرور الطيف على المعضلات التعليمية ، فما سبب ذلك ؟

اقرأوا حياة المؤلف ، كما لخصها المترجم ، تجدوا الجواب !

أما بعد ، فهل ترون أنى دللتكم على أسرار هذا الكتاب ؟

لم يبق إلا أن تطلبوا أن أؤدى امتحان المسابقة بالنيابة عنكم ، يا أشقياء !

وأنا والله حاضر ، إن سمح وزير المعارف ! زكى مبارك

الباحث عقلية رجال العصر وأساليبهم فى التعبير ، وبلم بتطور اللغة والاصطلاحات التى سادت فى زمن مضى

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده أحمد الخالدى الصفدى فى كتابه عن تاريخ الأمير فخر الدين المعنى من ألفاظ وأساليب عامية لبنانية محلية مختلطة بالتراكيب العربية ، مثل « سبق أهله وجا حتى يعلم الأمير ... فوصل بحال الليل إلى باب القلعة ودق الباب على البواب حتى يروح يعلم الأمير ... »[1] . ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد فى الفرمانات السلطانية العثمانية من التعبيرات الخاصة مثل « قدوة الأمراء الكرام ، عمدة الكبراء الفخام ، المختص بمزيد عنايات الملك العلام ... »[2] . أو الوثائق المحفوظة فى دور الأرشيف الأوربية والتى تحتوى على معلومات مدونة بلغة وأجرومية خاصة بالعصر الذى دونت فيه ، مثل Habbia Hauuto و Amicitia فى الوثائق الإيطالية[3] ؛ ومثل ألفاظ Scauoir و Celuy و Laysois الواردة فى الوثائق الفرنسية[4] ؛ ومما يخالف ذلك ألفاظ وأساليب ومصطلحات هذه اللغات فى الوقت الحاضر . فإذا ما نشرت مثل هذه الأصول التاريخية ينبغى أن تبقى كما هى بغير تعديل

والحالة الثانية فى هذه الناحية من نقد الأصول ، هى التى تضيع فيها نسخة المؤلف الأولى ، ولا يبقى أمام الباحث إلا نسخة واحدة منقولة عنها . فدراسة هذه النسخة المنقولة الوحيدة للتثبت من صحة ألفاظها ونصوصها تستلزم الدقة والحذر . ومهما كانت دقة الناسخ وأمانته فإنه قد يتعرض للخطأ فى النقل . وتوجد أسباب وأنواع للاختلافات التى يمكن أن تلاحظ بين الأصل الأول وبين المنقول عنه . فقد تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب النسيان أو السهو ، أو لعدم وضوح المعنى ، أو الخطأ فى قراءة بعض الألفاظ أثناء النقل ، أو الخطأ فى السمع إذا ما أملى على الناسخ ما يكتب . وبعض النساخ يغيرون ويبدلون الألفاظ التى ظنوا أنها وردت خطأ فى الأصل الأول ، واعتقدوا أن من واجبهم تصحيحها .

(١) أحمد الخالدى الصفدى : تاريخ الأمير فخر الدين ، المعنى نشره الدكتور أسد رستم والأستاذ أنيس الخوري ، بيروت ١٩٣٦ ، ص ٥

(٢) وثائق دمشق فى القرن الحادى عشر الهجرى

(٣) وثائق أرشيف فلورنسا فى ١٥٩٨

(٤) وثائق المكتبة الوطنية فى باريس فى ١٦١٤

والتغييرات الناتجة عن عمد أو عن خطأ فى فهم النصوص من الصعب تحقيقها فضلاً عن كشفها . وبعض الفقرات التى تسقط قد لا يمكن التعويض عنها . ولكن من المستطاع معرفة الأخطاء التى تحدث عفواً أو سهواً ، بملاحظة الارتباك فى المعنى أو الخلط فى بعض الحروف والكلمات ، ووضع أحرف أو كلمات مكان أخرى ، أو تكرار بعض المقاطع أو كتابة مقاطع بعض الكلمات مرة واحدة بدلاً من مرتين ، أو الخطأ فى تقسيم بعض الكلمات أو بعض الجمل . وكل هذه الأنواع من الأخطاء والتغييرات فى النصوص الأولى والتى تحدث سواء عفواً أو عن قصد ، قد قام بها الناسخون فى كل اللغات وفى جميع الأقطار وفى كل عصور التاريخ

وعلى الباحث فى حالة ضياع نسخة المؤلف الأولى مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها ، أن يدرس هذه النسخة ويعرف كل خصائصها من ناحية الشكل واللفظ والمصطلحات والمعلومات التاريخية ؛ ثم يدرس حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى إن وجدت ويلم بأشهر الكتاب المعاصرين الذين تناولوا نفس الموضوع الذى كتب عنه . وتطبيق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة يساعد فى أحوال كثيرة على تحرى نصها وعلى التثبت من صحة ألفاظها . ولقد حقق الدكتور أسد رستم مثالاً يوضح هذه الحالة . فهو قد وجد أن عدداً كبيراً من الأصول الأولى لمناشير إبراهيم باشا فى سوريا قد فقد ، وإنه لم يبق منها إلا نسخة واحدة منقولة ومطبوعة ؛ مثل المنشور الذى أصدره إلى متسلم دمشق فى صفر ١٢٤٨ هـ عن بعض حوادث اصطدامه بالعثمانيين والذى ورد فى كتاب « مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين » ونشره الأب قسطنطين الباشا . ولاحظ الدكتور رستم أن بعض ألفاظه غير واضحة . فبحث طويلاً حتى وصل إلى سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس ، وعثر على منشور أصدره إبراهيم باشا إلى متسلم طرابلس ويحتوى على نفس المعلومات التاريخية ؛ وأمكنه أن يستنتج أن ناسخ منشور إبراهيم باشا إلى متسلم دمشق قد أخطأ فى فهم بعض الألفاظ فقرأ استفتاوا « استفاقوا » وحيث أن « حنان » وأغتنام « غنائم » وهكذا[1]

(١) أسد رستم : مصطلح التاريخ : ص ٥٠ — ٥٣

وعلى كل حال فإن النسخة المنقولة عن أصل أول مجهول قد تقاوم كل جهود النقد لمحاولة الوصول إلى ذلك الأصل الأول وصحيح أن النقد كثيراً ما يمكنه أن يحدد التغييرات والأخطاء فى النص الوحيد المنقول ، ولكنه كثيراً ما يقف عند ذلك دون أن يتخطاه إلى معرفة الأصل الأول . والباحث فى التاريخ قد يبالغ فى الشك فى بعض النصوص التى لم تتغير على الإطلاق ، ويناقش النصوص أكثر مما ينبغى ، ويضع افتراضات مبالغ فيها . ويعتبر عمل الباحث فى هذه الناحية نوعاً من الاجتهاد قد يصل إلى حد المقامرة

والحالة الثالثة هى التى يضيع فيها الأصل الأول ، وتبقى عدة نسخ تتشابه وتختلف فيما بينها ، ولا تعرف الصلة بينها ، ولا الصلة بينها وبين ذلك الأصل الأول . والباحثون السابقون كان عليهم أن يكافحوا للوصول إلى استخدام أول نسخة تقع فى أيديهم ، مهما كان نوعها ومهما كانت صلتها بالأصل الأول ثم أخذ الباحثون يتجهون إلى استخدام أقدم نسخة موجودة ، ولكن قِدَم تدوين نسخة ما لا يعنى دائماً أنها أصح النسخ المنقولة عن الأصل الأول المجهول . فمثلاً مخطوط من القرن السادس عشر والذى ينقل عن أصل قديم ضائع من القرن الحادى عشر ، قد يكون أكثر قيمة من نسخة أخرى نقلت عن ذلك الأصل الضائع فى القرن الثالث عشر ، وتحتوى على تغييرات وأخطاء فى النص الأصلى . ولا شك فى أن الباحثين المحدثين يمتازون عن سابقيهم فى هذه الناحية ؛ فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول ، فضلاً عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ وعن العصر الذى وجدت فيه ، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر الإمكان

وفى هذه الحالة يعمد الباحث إلى تحديد النص الأول ، أو أقرب ما يمكن إليه بالدراسة المقارنة ، وعلى أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المختلفة ، وعلى أساس فهم لغة المؤلف وروحه والإلمام بعصره ، كما سبق الإشارة إلى ذلك . ولنفرض بأنه لدى الباحث عشرون نسخة لمخطوط واحد ، وأصلها الأول مفقود ؛ وأن ثمانى عشرة نسخة منها تتشابه نصوصها ، ولنسمها مجموعة (ا) ، وأن نسختين منها تتشابهان ولنسمهما (ب) . فالأغلبية العددية هنا لا قيمة لها ، ولا تدل على أن نصوصها هى الصحيحة . فمن الجائز أن سبع عشرة نسخة من مجموعة (ا) قد نقلت عن النسخة الثامنة عشرة . ففى هذه الحالة تكون مجموعة (ا) عبارة عن نسخة واحدة تكررت فى النسخ التى نقلت عنها . فيكون البحث موجهاً إذاً إلى تحديد أى النصين أقرب إلى الأصل الأول الضائع ، هل هو النص (ا) ، أم النص (ب) ؟

ويلاحظ الباحث عند تحديد العلاقة بين النسخ المتعددة لمخطوط واحد ، قاعدة شبه عامة ، وهى أن النسخ المتشابهة التى تحتوى على نفس المعلومات واردة بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، أما أن تكون قد نقلت عن بعضها البعض ، أو أنها قد نقلت جميعاً عن أصل أقدم منها ، أخذ عن الأصل الأول الضائع ، ويحتوى على نفس المعلومات ونفس الأخطاء . ولا يعقل من الناحية السيكولوجية أن عدداً من الناسخين ينقلون مستقلين أصلاً تاريخياً معيناً ويوردون نفس المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ؛ بل لا بد من وجود فوارق مختلفة بينهم

فعلى الباحث إذاً أن ينبذ جانباً النسخ المنقولة عن أصل واحد محفوظ ، وأن يستبقى فقط وبقدر المستطاع النسخ الرئيسية المستقلة التى نقلت عن الأصل الأول مباشرة ، أو التى نقلت عن أصل ثانوى معين منسوخ مباشرة عن ذلك الأصل الأول المجهول . وتقسم النسخ إلى جماعات وفصائل على أساس التقارب والاختلاف ، والقرب والبعد عن الأصل الأول ، إذا ما ثبت ذلك . وأنه لأفضل دائماً أن يكون لدى الباحث عدة نسخ أخذت مستقلة عن الأصل الأول الضائع . ونلاحظ أن كثرة النسخ تتعب الباحث أحياناً بدلاً من مساعدته فى العمل . وعند طبع الأصل التاريخى ، فى هذه الحالة ، ينبغى أن ترفق به فى الهامش الاختلافات التى توجد فى النسخ الرئيسية الأخرى .

(يتلى) مصطفى عثمان